

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تحليل تعليل صاحب الكفاية للاحتياط

لقد أجبنا كافة الشبهات عن شتى الاستحالات - الإنشاء و الفعلية و الامتثال و القدرة - بأضبط البراهين و الوثائق، و من ثم قد اتجهنا نحو «إمكانية اتخاذ القصد ضمن الأمر الأول» بل ارتقينا إلى أنه حتى لو استحال الأمر الأول أيضاً - وفقاً للكفاية - لصححنا «القصد» بالأمر الثاني تماماً - وفقاً لاعتقاد الشيخ الأعظم و المحقق العراقي سلفاً - بحيث لا يُعدّ لاغياً و ذلك حسبما فسرت مكتبة قم المقدسة «العبادة» - الملكات الخمس - بلا توقف الأمر على القصد بتاتاً.

و في الشوط الأخير، قد تبقى تحليل تعليل صاحب الكفاية قائلاً:

«و عليه فلا حاجة في الوصول إلى غرضه إلى وسيلة تعدد الأمر لاستقلال العقل (احتياطاً) مع عدم حصول غرض الأمر بمجرد موافقة الأمر (الأول بلا قصد) بوجوب الموافقة على نحو يحصل به غرضه (النهائي) فيسقط أمره.» [1]

فتمّة تفسيران لهذا التعليل:

1. أنه يتحدّث حول استقلال العقل لدى الدوران بين الأقلّ و الأكثر، فيستوجب العقل الاشتغال بالأكثر، لأننا قد تحيرنا: هل تحقق أصل الامتثال بالأقلّ أم لا؟ إذن فالتسائل يحول حول تكوّن أساس «الامتثال بالأقلّ» - فضلاً عن غرضه النهائي -.

2. أن الاحتياط لا يتعلّق بأبحاث «الأقلّ و الأكثر» موضوعاً بل يعتقد المحقق الآخوند أن الامتثال سيحقق بصورته الظاهرية - في أدنى الدرجات كإتيان مطلق الماء - و لكن الشكّ الرئيسي يرتبط «بتحقق الغرض النهائي للمولى» لا أساس الامتثال فنظراً لذلك قد أدرك العقل حتمية «تحقيق كافة أبعاد الغرض».

و المستظهر من عبارة الكفاية - بوجوب الموافقة على نحو يحصل به غرضه (النهائي) فيسقط أمره - هي التفسير الثانية بلا استهداف لمبحث الأقلّ و الأكثر أساساً، فكتمودج لذلك: لو صدر «أسقني ماء» لتمّ الامتثال الظاهريّ و السطحيّ بمطلق الماء لموافقة الأمر، إلا أن الشكّ تجاه «وقوع الغرض الأصيل» - أي الماء البارد - لازال فعلاً، فبالنّالي سيُحتمّ العقل الاحتياط تجاه المتطلب الأصيل.

و نعم ما أجابه المحقق الاصفهاني حيث قدأناط إدراك العقل للاحتياط في أي قيد «بعجز المولى عن إبرازه» فوقتئذ سيُجدينا الإدراك العقليّ فحسب، بينما لو قدر على إعلانه كالأمر الثاني - رغم عجز تقييده في الأول - فلا نعبأ بالاحتياط العقليّ بل سنحدّوا حدّو الأمر الثاني المولويّ فحسب، فبالنّالي لا يصحّ أن نوسع نطاق الإدراكات العقلية و نعملها دوماً لدى أيّ تحير و ارتياب كما زعمه المحقق الآخوند بل إنّها مشروطة بعجز المولى تماماً.

و عقيب مناقشات الدور و دراسة زواياها، فقد حدّد صاحب الكفاية تلك الاستحالة بصورة واحدة قائلاً:

«هذا كله إذا كان التقرب المعتبر في العبادة بمعنى قصد الامتثال (و بداعي الأمر).

و أما إذا كان بمعنى الإتيان بالفعل بداعي حسنه (الذاتي) أو كونه ذا مصلحة (كإكرام اليتيم) «أو له تعالى» [2] (لا للأمر، فهناك تمايز ما بين الامتثال بنية الأمر أو بنية ذاته تعالى) فاعتباره في متعلق الأمر و إن كان بمكان من الإمكان (ثبوتاً و عقلاً أي: إفعال لحسنه أو لمصلحته أو خصيصاً لي) إلا أنه غير معتبر فيه قطعاً (نظراً للدوران الآتي و) لكفاية الاقتصار على قصد الامتثال الذي عرفت عدم إمكان أخذه فيه بدهاء» [3]

و لكن في أول وهلة نعتريّ - على اكتفائه بقصد الامتثال و إعدام اعتبار بقية النوايا - بأن مقالته تُعدّ «مصادرةً بالمطلوب» إذ كفاية «الاقتصار بالقصد» هي بداية النزاعات، فكيف رَفَضَ اعتبار بقية النوايا لأجل كفاية القصد؟ فالفقرتان لا تتلائمان إذ ربّ فقيه يُدْعَن بتوفّر الدلائل لبقية النوايا أيضاً - مزيداً للقصد -.

تبريرة نهاية الدراية لكفاية صاحب الكفاية

لقد برّر المحقّق الاصفهانيّ تعليل أستاذه بأسلوب أنيق و دقيق قائلاً: [4]

«إن شتى النوايا لا تُجدي للعبادة إذ لو اعتبرناها لأصبحت إمّا تعيينية أو تخييرية:

1. فلو تعيّنت كافئها في العبادة بحيث يتوجّب عليه أن ينوي قصد الامتثال مع الحُسن الذاتيّ و مع المصلحة المكنونة و له تعالى خصيصاً أيضاً، لتضح زيف هذه العملية إذ تُضادّ الإجماع الصّارخ «بانعدام اعتبارها» بل أطبقوا على كفاية «قصد الامتثال» فحسب.

2. و لو توجّبت تلك النوايا بلون الواجب التّخييريّ بحيث إمّا ينوي القصد أم الحُسن أم المصلحة أم... لما انتفعنا بذلك أيضاً إذ لو استحال أحدى أطراف الواجب التّخييريّ - كالقصد - لما تشكّل بُنيان الوجوب التّخييريّ منذ الأساس، و حيث قد أقرّ صاحب الكفاية باستحالة «اتخاذ القصد ضمن الأمر» فبالآتي قد اكتفى بالقصد وفقاً لما أسلفنا. [5]

إذن لا يصحّ تفسير لفظة «قطعاً» بمعنى الإجماع بل قد قطع صاحب الكفاية «بعدم اعتبار شتى النوايا» نظراً لدورانها بين التّعينيّ و التّخييريّ كما تلوناه للتوّ، فالإجماع يرتبط «بكفاية القصد» لا بكلمة «قطعاً».

[1] آخوند خراساني محمدكاظم، كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص74 قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] سقطت من «أ».

[3] آخوند خراساني محمدكاظم بن حسين. كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص74 قم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] لم أعثر على ينبوعه.

[5] أي لأجل استقلال العقل بالاحتياط و ذلك وفقاً لتنصيصه قائلاً: «و عليه فلا حاجة في الوصول إلى غرضه إلى وسيلة تعدد

الأمر لاستقلال العقل (احتياطاً) مع عدم حصول غرض الأمر بمجرد موافقة الأمر (الأوّل بلا قصد) بوجوب الموافقة على نحو يحصل به غرضه (النّهائيّ) فيسقط أمره»